الأمم المتحدة

A/64/PV.38

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون
الجلسة العامة **٣٨**
الخميس ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي . . . . . (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال

المراقبة الدولية للمخدرات

الجلسة العامة للنظر في نتائج الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات.

تقرير لجنة المخدرات (A/64/92)

الرئيس: تتناول الجمعية العامة هذا الصباح، وفقا للقرار الذي اتخذته في الجلسة العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ ولقرارها ١٩٧/٦٣ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، نتائج الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات، وذلك في إطار البند ١٠٥ من جدول الأعمال (المراقبة الدولية للمخدرات).

قبل أن نباشر عملنا، أود أن أدلي ببعض الملاحظات القليلة فيما يتعلق بهذا الموضوع الذي سنناقشه اليوم.

إن مسألة المخدرات ومكافحة المخدرات مسألة في غاية الأهمية والخطورة، حيث أنها تمس العالم بأسره. وعلى المجتمع الدولي أن يتضامن ويعمل موحدا وبشكل جاد وجماعي للقضاء على هذه الآفة الخطيرة، التي تدمر البشر وتدمر الإنسان. ومكافحة المخدرات ليست ذات طابع أمني فقط، ولكن لها أيضا طابعا سياسيا وطابعا صحيا. إن الاتجار بالمخدرات أصبح أداة من أدوات انتشار الأمراض، وانتشار أعمال التمرد، نظرا لما يوفره هذا الاتجار غير القانوني وغير الشرعي من إيرادات يمكن أن تستخدم في الاتجار بالسلع غير المشروعة الأخرى مثل الأسلحة لإمداد حركات التمرد وللقيام بأعمال إرهابية في كثير من المناطق. ولعل صحراء القارة الأفريقية مثال جيد لهذه الظاهرة نظرا لأن هذا الاتجار يستخدم الآن أداة لمساعدة المتمردين الذين يتمردون على الحكومات الشرعية في بعض البلدان الأفريقية في وسط القارة.

وعلاوة على ذلك، أصبحت أيضا هذه التجارة ذات بُعد سياسي خطير. على سبيل المثال، في غينيا - بيساو، أدى تمرد أججه الاتجار بالمخدرات إلى اغتيال رئيس

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

الجمهورية السابق وبعض قادة الجيش الذين رفضوا التعاون مع المتمردين. وعليه فإن المجتمع الدولي مطالب، والأمم المتحدة بالذات، بأن تتخذ الإجراءات الجماعية بما يضمن إنهاء أو على الأقل الحد من الخطر الناتج عن هذا الاتجار غير الشرعي.

السيد بنويك (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. يرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي لوضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية (انظر A/64/92)، على النحو المعتمد في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات، ويناشد الدول اتخاذ الإجراءات الضرورية للتنفيذ الكامل للإجراءات التي حددتها خطة العمل، بهدف تحقيق أهدافها وغاياتها في وقت مناسب.

ويقر الاتحاد الأوروبي بالدور المهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق وضع استراتيجيات واتخاذ إجراءات فعالة للحد من التأثير المدمر للمخدرات غير المشروعة على الصحة والرفاه الاجتماعي وأمان الناس في جميع أرجاء العالم. وفي هذا الصدد، يعترف الاتحاد الأوروبي أيضا بالعمل الذي قام به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

إن المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات هي نتيجة لجهود المجتمع الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية وكفالة أن تكون المخدرات متاحة للأغراض الطبية والعلمية مع كبح تحويلها إلى السوق غير المشروعة ومنع تعاطي المخدرات. وعلاوة على ذلك، فإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ توفر تدابير شاملة لمكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وتحويل مسار السلائف الكيماوية. واليوم، تبقى هذه الاتفاقيات إطار العمل في المكافحة الدولية للمخدرات. ويجب أن نضمن أن تكون كل المخدرات المعنية خاضعة للمراقبة بموجب الاتفاقيات.

ولا بد من الإبقاء على الأهداف والغايات العامة لسياسات الأمم المتحدة المتعلقة بالمخدرات، التي وصفت بما يتماشى مع المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات بالاقتران مع أدوات حقوق الإنسان وسيادة القانون ومبادئ التناسب. ونؤيد تأييدا راسخا المعاهدات الدولية والأدوات القانونية الأخرى لمكافحة المخدرات، ستظل تمثل الأساس للتعاون الدولي في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية. كما أن أهداف وغايات سياسات الأمم المتحدة المتعلقة بالمخدرات جزء أساسي من خطة عمل الاتحاد الأوروبي الجديدة لمكافحة المخدرات للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢.

لقد ظهر في الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات وفي الجزء الرفيع المستوى منها تأييد كبير لتعزيز نهج متوازن ومتكامل ومتعدد التخصصات ومتآزر نحو استراتيجيات خفض العرض والطلب. ويرحب الاتحاد الأوروبي بهذا النهج. وجرى تكييف الإعلان السياسي الجديد الذي اعتمد خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة على الوضع الحالي والتقييم الدقيق الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ١٩٨٨.

ويشاطر الاتحاد الأوروبي القلق العالمي إزاء زيادة تأثير تعاطي المخدرات والاتجار بها على الاستقرار السياسي والاجتماعي – الاقتصادي للمجتمعات وآثارها على الأمن الإنساني عموما. إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بحماية وتحسين رفاه المجتمع والأفراد وحماية الصحة العامة وتوفير بدائل للدخل وتوفير مستوى عال من الأمن لعامة الجمهور، واتباع نهج متوازن ومتكامل تجاه مشكلة المخدرات، في إطار الاتحاد الأوروبي، وفي تعاوننا مع بلدان ومناطق أخرى على السواء.

إن التحقيق الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع عنصر أساسي في المواجهة الدولية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فهو يقلل التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ويمنع الوصم والتمييز المرتبط به ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن الحلول الملائمة ضرورية للتغلب على الحواجز القانونية والتنظيمية والحواجز الأخرى التي تحول دون الوصول بشكل فعال إلى الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، بما في ذلك الدواء والسلع والخدمات. ونرحب بتعزيز كل حقوق الإنسان وحريات جميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأفراد المجموعات الضعيفة وتيسير مشاركتهم في جميع جوانب مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويهيب الاتحاد الأوروبي بمنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن تواصل، من خلال نهج شامل ومتكامل، مساعدة الدول بالخبرات الفنية وتقديم المساعدة في التصدي لمسألة المخدرات بأسلوب متوازن ومتكامل وشامل. وبغية تعزيز مكافحة مشكلة المخدرات، ينبغي اتخاذ مبادرات لبناء قدرة مؤسسية لتحسين مهارات وخبرات الخبراء الوطنيين في كل مجالات مكافحة المخدرات، بما في ذلك القطاع الصحي وتوفير سبل قانونية لكسب الرزق وتنمية بديلة وإنفاذ للقانون ونظام قضائي.

إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبرى على جمع ورصد البيانات. وينبغي أن ترتكز السياسات في مجال المخدرات على أفضل الأدلة العلمية المتاحة وعلى تقييم دوري لطبيعة وحجم مشكلة المخدرات، حيث هناك حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث في جوانب كثيرة. وهذا عمل هام بالنسبة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وكل الدول الأعضاء. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار ١٢/٥٢ للجنة المخدرات، الذي يدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز جهودها لاستعراض وتحسين أدوات جمع البيانات بغية الوصول إلى تقييم موضوعي وعلمي ومتوازن للتقدم المحرز والعقبات التي ووجهت في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل اللذين اعتمدا في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات.

وفي الوقت الراهن، تفتقر بلدان كثيرة لأبسط المعرفة بحالتها فيما يتعلق بالمخدرات. ولا بد أن نسد الفجوة التي تتسع بين البلدان التي لديها نظم معلومات وقدرات بحث متقدمة والبلدان التي تفتقر إلى القدرات في هذين المجالين. ولا يمكن عمل هذا إلا بالاستثمار في بناء قدرات وطنية داخل البلدان. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في الدورة القادمة للجنة المخدرات، عن كيفية بناء قدرة الدول الأعضاء على جمع المعلومات والإبلاغ بها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بما اتخذ من تدابير لتعزيز التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية. ونلتزم بالتصدي لمشكلة المخدرات على الصعيد الدولي بالشراكة مع الأمم المتحدة. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشدد على ضرورة توثيق التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجميع منظمات الأمم المتحدة المعنية في مجال تقليص العرض والطلب، مع احترام دور وولاية كل منظمة. ولا بد من اتباع هذا النهج المتكامل للسياسات السائدة، وهو يكفل استخدام الموارد على نحو أكثر فعالية وفقا للاتساق على نطاق المنظومة برمتها، المشار إليه أيضا بتوحيد الأداء.

ولا تزال مشكلة المخدرات تشكل تهديدا خطيرا لصحة جميع البشر وسلامتهم ورفاههم. وهي تؤدي إلى تقويض التنمية المستدامة والاستقرار السياسي، بما في ذلك

الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، وتهدد الأمن القومي وسيادة القانون.

السيد سينهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يشرّفني أن أتكلم باسم الدول الـ ١٠ الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وهي إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار.

وقبل أكثر من عقد، اجتمعت البلدان من جميع أرجاء العالم في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة وتعهدت بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية على نحو جماعي. ولا تزال مشكلة المخدرات اليوم، على الرغم مما بذل من جهود جبارة، تشكل تهديدا خطيرا لصحة شعوبنا وسلامته ورفاهها، لا سيما شبابنا. كما تؤدي إلى تقويض التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي في العديد من البلدان. والمخدرات خطر على البشرية ومشكلة مشتركة لجميع البلدان، غنيها وفقيرها على السواء. ولا نشكل، نحن بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، استثناء لذلك، لأننا عانينا طيلة عقود من مختلف المشاكل المتصلة بالمخدرات. وفي ذلك الصدد، أود أن أتبادل آراء الرابطة بشأن هذه المسألة الهامة المطروحة علينا.

أولا، ترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بعقد الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات، الذي عقد في فيينا في آذار/مارس ٢٠٠٩. وتعتقد الرابطة أن ذلك الاجتماع الرفيع المستوى أتاح للمجتمع الدولي فرصة جيدة لكي يقيم التقدم المحرز وأوجه القصور في تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، التي عقدت في عام ١٩٩٨. كما نعتقد أنه شكل فرصة لتجديد التزامنا السياسي بمكافحة المخدرات على الصعيد العالمي وتحديد موجهات واضحة للسياسات للسنوات المقبلة.

وتلتزم الرابطة بتنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، اللذين تم اعتمادهما في الاجتماع الرفيع المستوى. ونرى أن الوثيقتين تجسدان الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي وينبغي أن نستنير بهما في ما سنتخذه من إجراءات في المستقبل.

ثانيا، تعتقد الرابطة أنه لا بد من وضع نهج شامل ومتكامل للمواجهة الفعالة للمشاكل المتعددة الجوانب المتصلة بالمخدرات. وجهود تقليص العرض والطلب والتعاون الدولي تعزز بعضها بعضا، وينبغي مواصلتها بصورة متوازية. ويجب أن نكمل تدابير إنفاذ القانون بإقامة عدالة جنائية وطنية فعالة، وتوفير المعدات العلمية والتكنولوجية الحديثة، وتوثيق التعاون القضائي فيما بين البلدان، وتعزيز التدابير الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

وفي غضون ذلك، تود الرابطة أن تشدد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية لمشكلة المخدرات. فمن خلال تجربتنا المباشرة في جنوب شرق آسيا، نرى أن مشكلة المخدرات ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألتي الفقر والتنمية. وكما هو الحال في مناطق أخرى، غالبا ما يكون مزارعو الأفيون والخشخاش والقنب في جنوب شرق آسيا فلاحين فقراء في المناطق الريفية ويعتمدون لكسب رزقهم على بيع تلك المحاصيل من المخدرات غير المشروعة. وبالتالي، من الأهمية بمكان ألا نوفر لهم محاصيل بديلة يمكن أن تشكل مصادر أخرى للدخل فحسب، بل أيضا مشاريع إنمائية تدخل تحسينات ملموسة على سبل كسب عيشهم، مثل مراكز

الرعاية الصحية، والمدارس، والمياه النقية الصالحة للشرب، والطرق، والكهرباء.

والأمر الهام على نحو مماثل هو أن نشدد على أنه لكي تكون هذه المشاريع الإنمائية دائمة وفعالة، ينبغي أن تستند إلى الاحتياجات والملكية الفعلية للمجتمعات المحلية المعنية. وتكتسي المساعدة المستدامة التي تقدمها السلطات من حيث الدراية والتقنيات والتمويل ونقل التكنولوجيا أهمية خلال مختلف مراحل اختيار أفضل المحاصيل وزرعها وحصدها وتسويقها. والشراكة الإقليمية لتعزيز قدرة البلدان المعنية على تنفيذ هذه المشاريع أمر أساسي أيضا.

ثالثا، ترحب الرابطة بإشارة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقريره العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٩ إلى أن عام ٢٠٠٨ شهد بعض التخفيضات المشجعة في إنتاج الكوكايين والهيروين في جميع أرجاء العالم. كما نرحب بالتقارير التي تفيد باحتمال انخفاض تعاطي الأفيون في بلدان جنوب شرق آسيا المعروفة تقليديا بتعاطيه. غير أن الرابطة تشعر بقلق بالغ حيال استفحال المشكلة العالمية للمنشطات الأمفيتامينية. ونشعر بالقلق لأن تلك المنشطات تصنع حياليا في عدد متزايد من البلدان المختلفة ومن خلال استخدام مختلف أساليب التصنيع. ومن المتوقع ازدياد إنتاج هذه المنشطات وتسويقها في شرق وجنوب شرق آسيا بسرعة منذرة بالخطر، مع ما ينجم عن ذلك من تداعيات على بلدان المنطقة.

ويساورنا القلق أيضا لأن المجتمع الدولي لم يفهم بعد سوق تلك العقاقير المخدرة التركيبية غير المشروعة وخصائصها، بفعل انعدام آلية عالمية منهجية لرصد تصنيع المنشطات الأمفيتامينية والأنماط السائدة انتشارها وإساءة استخدامها والاتجار بها. ولذلك، تعتقد الرابطة اعتقادا راسخا بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز بصورة أكبر على مواجهة مشكلة المخدرات العالمية المتزايدة بسرعة.

ونرحب بإطلاق البرنامج العالمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لرصد العقاقير التركيبية الخاص بالتحليل والإبلاغ والاتجاهات، الذي يروم تعزيز قدرة البلدان على توفير المعلومات عن استخدام العقاقير التركيبية وإدارتها وتحليلها والإبلاغ بها بغية وضع السياسات والتدخلات البرنامجية الفعالة. كما نرحب بمبادرة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات المتعلقة بمراقبة المواد التي كثيرا ما تستخدم في التصنيع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية.

رابعا، تلتزم الرابطة بتعزيز التعاون الإقليمي بغية استكمال الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والوطني لمواجهة مشكلة المخدرات. وقد تعهدت الرابطة منذ عام ٢٠٠٠ بالعمل على إخلاء بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥. وتمت إعادة التأكيد على ذلك الهدف وزيادة تفصيله في خطة الجماعة السياسية والأمنية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وخطة الجماعة الاجتماعية والثقافية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، اللتين تم اعتمادهما في مؤتمر القمة الرابع عشر للرابطة، الذي عقد في تايلند في وقت سابق من هذا العام.

وتعهدت بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا في هاتين الخطتين باتخاذ مجموعة واسعة النطاق من الإجراءات لمكافحة الاتجار بالمخدرات في جنوب شرق آسيا. وعلى سبيل المثال، ستواصل بلدان الرابطة تعزيز التدابير الرامية إلى منع الإنتاج غير المشروع للمخدرات وتنظيم استيراد وتصدير السلائف الكيميائية الخاضعة للرقابة وتعزيز إنفاذ القانون عبر الحدود من خلال تبادل المعلومات وبناء القدرات. وسنساعد بعضنا بعضاً في تعزيز قدرات المختبرات العلمية على تحديد

السلائف وتحليلها للقيام بعمليات إنفاذ القانون والاستخبارات، وتبادل المعرفة بشأن ملامح شبكات جماعات المخدرات وتعزيز قدرات نظام العدالة الجنائية لفرادى البلدان.

وستعزز بلدان الرابطة التدابير الوقائية من خلال زيادة الوعي المدني والاستجابة الاجتماعية وتعزيز فرص الحصول على خدمات العلاج وإعادة التأهيل وخدمات ما بعد الرعاية بغية كفالة إعادة الاندماج في المجتمع بصورة كاملة. كما يتم حالياً تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني.

وبالاستفادة من هذا الالتزام السياسي على أرفع مستوى، عقد كبار مسؤولي الرابطة المعنيون بمسائل المخدرات مؤخرا اجتماعات في بنوم بنه، في كمبوديا، واتفقوا على خطة عمل للرابطة ذات منحى عملي لمكافحة إنتاج المخدرات غير المشروع والاتجار بها وتعاطيها للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥. وستستنير الرابطة بخطة العمل للقيام بتقليص كبير لزراعة المحاصيل غير المشروعة، وإنتاج المخدرات والاتجار بها، وتعاطي المخدرات غير المشروع، والجريمة المتصلة بالمخدرات. كما اتفق الاجتماع على إنشاء آلية لرصد تنفيذ خطة العمل.

وعلى نطاق يتجاوز جنوب شرق آسيا، تعاونت الرابطة بصورة وثيقة مع الصين ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال العمليات التعاونية بين الرابطة والصيد للتصدي للمخدرات الخطرة، التي أنشئت في عام ٢٠٠٠ للدفع قدما بالتعاون الإقليمي لمراقبة المخدرات ومكافحتها. كما عملت الرابطة مع شركاء آخرين لمواجهة المخدرات باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من الجهود التعاونية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتهديدات الأمنية غير التقليدية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً على التزام الرابطة الصارم بتحقيق مجتمع خال من تعاطي المخدرات لكفالة قدرة جميع الأشخاص على العيش بصحة جيدة وكرامة وسلام وأمن ورفاه، على النحو المتوخى في الإعلان السياسي الذي اعتمده الاجتماع الرفيع المستوى للجنة المخدرات في فيينا في وقت سابق من هذا العام. ولتحقيق هذا الهدف، تتطلع الرابطة إلى تعزيز التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وشركائنا الآخرين.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): تشكر البرازيل لجنة المخدرات على تقريرها بشأن نتائج الجزء الرفيع المستوى من دورتها الثانية والخمسين (A/64/92). كما نقدِّر الجهود المتواصلة للأمين العام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والهيئات الأخرى ذات الصلة، التابعة للمنظمة بغية مواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

وخلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المخدرات التي عقدت في عام ١٩٩٨، التزمنا ببناء عالم خال من المخدرات. واتفقت وفودنا على الإعلان السياسي (القرار دإ-٢/٢٠، المرفق)، الذي شكل أداة قيمة للدفع قدما بالجهود الوطنية وتعزيز التعاون الدولي وتحمل مسؤوليتنا المشتركة عن التصدي لهذه المسألة.

وفي آذار/مارس في فيينا، اعتمد الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات إعلانا سياسيا وخطة عمل جديدين بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. وترحب البرازيل باعتماد هاتين الوثيقتين، إذ أنهما يحددان الأولويات المقبلة ويقترحان إجراءات مستعجلة استنادا إلى تعزيز التعاون الدولي وإضفاء الفعالية عليه. كما يتبعان نهجا متكاملاً ومتوازناً إزاء استراتيجيتي تقليص العرض والطلب.

وأغتنم هذه الفرصة لأجدد تأكيد التزام البرازيل بمكافحة مشكلة المخدرات. وقد أحرز تقدم هام في البرازيل خلال السنوات القليلة الماضية. فمنذ عام ٢٠٠٣، وفي ظل قيادة الرئيس لولا، استكملنا مبادئ سياستنا، مع مراعاة آخر الدراسات العلمية بشأن المسألة وبيئتنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ونتيجة لعملية تشاور مفتوحة، وضعت البرازيل السياسة الوطنية المتعلقة بالمخدرات في عام ٢٠٠٥، وعلى غرار الإعلان السياسي الجديد الذي اعتمد في آذار/مارس في فيينا، تتبع سياستنا المعنية بالمخدرات نهجاً متوازناً وواسع النطاق بشأن مشكلة المخدرات من خلال إدماج الجانبين المتعلقين بالصحة العامة وحقوق الإنسان استناداً إلى دستورنا لعام ١٩٨٨.

كما اتبع المسار ذاته قانون المخدرات البرازيلي الجديد الذي قمنا بسنه في عام ٢٠٠٦. فقد أنشأ القانون النظام الوطني للسياسات العامة المتعلقة بالمخدرات. وعلى نحو مبتكر، حدد القانون تمييزاً من الناحية القانونية بين تجار المخدرات ومتعاطيها، وشمل تمويل الاتجار بالمخدرات باعتباره جريمة خطرة بغية حرمان التنظيمات الإجرامية من التمويل. ويشجعنا إنه يمكننا، بفضل الجمع بين الجهود الرامية إلى تقليص العرض والطلب، التغلب على الاستقطاب التقليدي بين نموذجي المنع وإضفاء الصبغة القانونية.

وفي البرازيل، لا يمثل تعزيز رصد الحدود، ومراقبة المواد، والقضاء على المحاصيل غير المشروعة، ومكافحة غسل الأموال والاتجار بالمخدرات سوى بعض جهودنا لتقليص الطلب على المخدرات. غير أننا اتخذنا إجراءات متسقة لتقليص العرض تتناسب مع هذه الجهود كافة. وبدعم الأوساط العلمية، نخطط لمبادرات تستند إلى دراسة وتشخيص نماذج استهلاك المخدرات.

كما أود أن أهنئ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تقريره العالمي عن المخدرات عام ٢٠٠٩. ووفقاً لدراساته الاستقصائية، لا تزال المخدرات غير المشروعة تشكل خطراً على الصحة في العديد من بلدان العالم. وفي هذا السياق، نؤيد على نحو حازم الإعلان السياسي الجديد وتعهده بتعزيز الرقابة على الأنشطة الإجرامية، وفي الوقت ذاته، تعزيز حق متعاطي المخدرات في صحة أفضل.

لقد بدأ التعاون الدولي المراقبة مكافحة المخدرات قبل مائة عام، عندما عقدت اللجنة الدولية لمكافحة الأفيون اجتماعا في شنغهاي في عام ١٩٠٩. وأدى مؤتمر شنغهاي بحضور ١٣ بلداً، إلى التوقيع على أول اتفاقية دولية لمحاولة مكافحة المخدرات في عام ١٩١٢. ومنذئذ، أيدت البرازيل بحزم جميع الجهود للتصدي لهذه المسألة على الساحة الدولية.

وعلى الرغم من كل التقدم المحرز منذ عقد مؤتمر شنغهاي، فإن البرازيل ستواصل الإسهام بقسطها في حل مشكلة المخدرات العالمية، ومضاعفة جهودنا الوطنية، وتجديد الالتزام بتعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، والعمل مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة من أجل المضي قدما صوب تحقيق أهدافنا المشتركة. وعلى الصعيد الثنائي، سنواصل أيضا تعزيز الحوار والتعاون مع العديد من البلدان، لا سيما جيراننا في أمريكا الجنوبية، بغية مواجهة هذه المسألة الهامة.

السيد غوتيريز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد بلدي بالإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية (انظر A/64/92)، اللذين اعتمدا في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات، ويقر بأن هاتين الوثيقتين مصدر قيم لتوجيه عمل بلداننا في

مكافحة المخدرات. وتشاطر بيرو المجتمع الدولي قلقه إزاء المخاطر التي تمثلها هذه المشكلة العالمية ولذلك، فإنها تنوه بروح الثقة والتعاون التي شجعت الدول الأعضاء على اعتماد الإعلان السياسي بغية تحديد أولويات المستقبل والتدابير العاجلة لمكافحة آفة المخدرات.

أحد عناصر مشكلة المخدرات العالمية التي تتطلب اهتماما ملحا هو الاتجار بالمخدرات. فإلى جانب الخطر الذي يشكله ذلك النشاط في حد ذاته، ينبغي تسليط الضوء على الصلات التي تربطه بالعنف والجريمة المنظمة وحتى بالأنشطة الإرهابية في بعض البلدان. وتتسبب تلك الطائفة من التهديدات في خسائر لا تحصى في الأرواح البشرية وفي خسارة مادية كبيرة وتتطلب اتخاذ إجراءات وقائية وفرض عقوبات على السواء من أجل الحفاظ على الأمن وحقوق الإنسان لشعوبنا.

ومن بين الآثار الجانبية للاتجار في المخدرات، ولكنه أمر ذو تأثير كبير، تأثيرها السلبي على البيئة. والإنتاج غير المشروع لأوراق الكوكا مدمر في البلدان التي توجد فيها تلك المحاصيل، كما هو الحال في بيرو، حيث تُدمر ثلاثة هكتارات من الغابات لزراعة هكتار واحد بالكوكا. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها سلطاتنا الوطنية للتعامل مع تلك الحالة، فإن غابة الأمازون تتكبد خسائر لا يمكن تعويضها من خلال قطع أشجار الغابات وإحراقها بهدف زيادة الزراعة غير المشروعة للكوكا، وهو الأمر الذي يترتب عليه تآكل التربة. ويُعتقد أن تلك الأعمال تسببت في إزالة ٢,٥ مليون هكتار من غابة الأمازون وما يرتبط بذلك من آثار على الاحترار العالمي.

يجب التعامل مع مجالات شتى من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات. ولذلك، فإن التنسيق بين الإجراءات المعتمدة هو مفتاح تحقيق نتائج إيجابية. ومن ثم، نعتقد أن من الأهمية بمكان أن تُفرض بصورة مشتركة، من خلال تدابير تشريعية، عقوبات على المخالفين وأن يتم حظر المحاصيل غير المشروعة والقضاء عليها واتخاذ خطوات أخرى مثل الوقاية وتنفيذ برامج ومشاريع إنمائية بديلة.

ومن بين الإجراءات التي اتخذها بيرو، وبخاصة لمصلحة السكان المتضررين، نود أن نلقي الضوء على البرامج والمشاريع الإنمائية البديلة باعتبارها أداة للتنمية، وبخاصة تلك الموجهة نحو الزراعة. ويخص وفد بلدي بالشكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تعاونه مع بيرو في مجال التنمية البديلة. وتستفيد ٢٣ ٠٠٠ أسرة من المزارعين من المشاريع المترتبة على ذلك التعاون، التي تنفذ بالتعاون مع المجتمعات المحلية بغية تنويع الإنتاج الزراعي الذي يستهدف الأسواق المحلية والدولية على السواء. وقد تم الإقرار بمزايا ذلك النوع من البرامج والمشاريع في الإعلان السياسي وخطة العمل المعتمدين في الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات وفي العديد من قرارات الجمعية العامة وغيرها من الأجهزة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، حيث، يجري، علاوة على ذلك، تشجيع الدول ذات الخبرة في ذلك المجال على تبادل أفضل ممارساتها والدروس المستفادة مع الدول المتضررة من المحاصيل غير المشروعة.

ويتطلب تنفيذ كل تلك الخطوات جهدا ماليا كبيرا من جانب الدول التي تعاني من مشكلة الاتجار بالمخدرات ولا تكون مواردها، في معظم الأحيان، متوفرة بالكميات الضرورية. وفي حالة بيرو تحديدا، فإننا ولئن كنا نخصص أكثر من ٦٠٠ مليون دولار سنويا لمكافحة ذلك النشاط غير المشروع، فإن ذلك الرقم يتضاءل أمام التحدي الذي نواجهه ويتمثل في وجود شبكة إجرامية ذات صلات دولية تنتج وتتجر بمخدرات تبلغ قيمتها قرابة ٢٢ بليون دولار. ولذلك، فإن استمرار التعاون الدولي أمر مهم بشكل حيوي.

وفي ذلك الصدد، يسعدنا إشارة الإعلان السياسي وخطة العمل إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة والحاجة إلى قيام تعاون دولي فعال وتعزيزه، الأمر الذي يتطلب اتباع نهج متكامل ومتوازن ومتعدد التخصصات لخفض كلا المعروض من المخدرات والطلب عليها. ويجب أن يكون هناك تآزر بين استراتيجيات هذا النهج. وللوفاء بتلك الاعتبارات، فإن جداول أعمال البلدان المتقدمة النمو، وبخاصة البلدان المستهلكة، يجب أن تمنح الأولوية للتعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات، ولا سيما أن الإعلان السياسي ذاته يشدد بصفة خاصة على الحاجة إلى تكثيف الجهود المشتركة وتعزيزها، بما في ذلك من خلال زيادة وتحسين تنسيق المساعدات التقنية والمالية.

ولأغراض تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل المرتبطة به بهدف إقامة تعاون دولي متكامل حقا، من الضروري أن ندرك تماما الحالة الراهنة في ذلك الميدان. والسبيل الوحيد للخروج بفكرة عن كيفية تصدي الدول لمشكلة المخدرات عالميا والتحقق مما إذا كان من الضروري إعادة تركيز التعاون تجاه البلدان التي يشتد احتياجها إليه هو التحقق من وجهة تدفقات التعاون، وبخاصة تدفقات التعاون المالي. وكما جاء في الإعلان السياسي، فإن الدول ملتزمة بتعزيز التعاون مع مراعاة الحالات التي تكون فيها البلدان متضررة بشدة من المحاصيل غير المشروعة لإنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية ومن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلائف، وذلك بغية مكافحة مشكلة المخدرات العالمية وآثارها على الاستقرار السياسي والمؤسسات الديمقراطية والأمن وسيادة القانون والتنمية المستدامة، بما في ذلك جهود القضاء على الفقر.

ولذلك، فإن بلدي، بيرو، يولي أهمية كبيرة للحاجة إلى إعداد تقرير يتضمن إحصاءات ومعلومات ذات صلة بشأن الموارد التي يكرسها التعاون الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات على أن يجري أيضا تحديد البرامج الرئيسية لتعزيز التعاون مع البلدان الأشد تضررا من الإنتاج غير المشروع للمخدرات.

وفي ذلك الصدد، فإن مشروع القرار بشأن التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية (A/C.3/64/L.15)، الذي سيُقدم إلى الجمعية العامة لاعتماده من خلال اللجنة الثالثة، يقر بالحاجة إلى تلك المعلومات ويحث الدول الأعضاء على دعم الحوار بشأن ذلك الموضوع من خلال لجنة المخدرات. ونعتقد أن ذلك خطوة أولى في الاتجاه الصحيح ليكون لدينا في المستقبل القريب تقرير شامل عن المسألة.

ونحن على ثقة بأن هذا التقرير سييسر تعزيز وتحسين تنسيق البلدان المتعاونة والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية مع بقية البلدان المعنية، سواء كانت بلداننا مصنعة أو مستهلكة أو بلدان مرور عابر. ونعتقد أن ذلك سيساعد، بالتالي، على تحسين طريقة تصدينا لمشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات على المستوى العالمي مستقبلا.

السيد غونسالفيز (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): ترى سانت فنسنت وجزر غرينادين أنه من المستحيل أن نغالي في تقدير أهمية مسائل المخدرات وتعاوننا الدولي في التصدي للمشكلة. ولذلك، فإننا نرحب بهذه الفرصة لتناول تلك المواضيع والتقارير والدراسات العديدة التي أُعدت، وبخاصة نتائج الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات (A/64/92) والوثيقتين A/64/120 و A/64/123. إضافة إلى تلك الوثائق، فإننا نوصي أيضا بأن تنظر الجمعية العامة في تقرير المخدرات العالمي والتقرير السنوي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام ٢٠٠٩ ونشير أيضا إلى استمرار أهمية تقرير المكتب لعام ٢٠٠٧ المعنون ”الجريمة والعنف

والتنمية: الاتجاهات والتكاليف وخيارات السياسة العامة في منطقة البحر الكاريبي'' وكذلك تقريره لعام ٢٠٠٨ المعنون ''خطر الاتجار بالمخدرات في القارة الأمريكية''.

ما زلنا نؤيد البيانات التي أدلت بها الجماعة الكاريبية أمام اللجنة الثالثة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر.

لقد كانت سانت فنسنت وجزر غرينادين حتى وقت قريب للغاية اقتصادا يعتمد أساسا على صادرات الموز إلى المملكة المتحدة. غير أنه في مواجهة التحديات التي شكلتها مصالح الموز الكبرى الأخرى والولايات المتحدة – التي لا تزرع حزمة واحدة من الموز – لمنظمة التجارة العالمية، فإن الوصول التفضيلي إلى سوق المملكة المتحدة يختفي بسرعة.

واليوم، فإننا ننتج أقل من نصف كمية الموز التي كنا ننتجها قبل فترة لا تزيد على ١٠ سنوات. وفي عام ١٩٩٢، بلغت صادرات جزيرة وندوارد من الموز إلى سوق المملكة المتحدة ٢٧٤ ٠٠٠ طن، أو حصة نسبتها ٤٥ في المائة من ذلك السوق. واليوم، نحن نصدر أقل من ربع تلك الكمية إلى المملكة المتحدة وتقل حصتنا في السوق عن ١٠ في المائة.

ويشكل ما ترتب على ذلك من بطالة وفقر في المناطق الريفية وتفكك اجتماعي مفاجئ تحديات صعبة تواجه سانت فنسنت وجزر غرينادين. ومن بين هذه التحديات زيادة زراعة الماريجوانا في التلال النائية في المناطق الداخلية من بلدنا حيث يدمر المنتجون الغابات المطيرة المعمرة القديمة لزراعة مئات الأفدنة بعشبة القنب. وكشفت عملية مداهمة نفذتها قوات الأمن الإقليمية مؤخرا عن وجود أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ من نباتات الماريجوانا وثلاثة ملايين شتلة في منطقة واحدة. ومما يؤسف له أن سانت فنسنت وجزر غرينادين أصبحت الآن أحد كبار منتجي الماريجوانا في منطقة البحر الكاريبي.

غير أن المسؤولين عن هذه الزيادة في الإنتاج ليسوا من المزارعين الشرفاء الذين يكدحون لكسب رزقهم في ظل ظروف غير مؤاتية. فقد تحول إنتاج الماريجوانا بسرعة إلى مشروع إجرامي محكم يقف وراءه أباطرة وعصابات المخدرات المدججون بالسلاح، الذين يعملون في الغالب انطلاقا من بلدان أخرى. ويصادر ضباط إنفاذ القانون في سانت فنسنت وجزر غرينادين أعدادا متزايدة باطراد من الأسلحة النارية التي تزداد تطورا وترتبط ارتباطا مباشرا بتجارة المخدرات والاتجار بها في بلدنا ومنطقتنا.

ويقول تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ''الجريمة والعنف والتنمية: الاتجاهات والتكاليف وخيارات السياسة العامة في منطقة البحر الكاريبي''، إن

> ''معدلات القتل في منطقة البحر الكاريبي – ٣٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان سنويا – أعلى من أي منطقة أخرى في العالم وقد ارتفعت في السنوات الأخيرة بالنسبة للكثير من بلدان المنطقة''.

ويشير المكتب في تقريره، ''خطر الاتجار بالمخدرات في القارة الأمريكية'' إلى أن

> ''منطقة البحر الكاريبي منطقة متنوعة بدرجة أنه يصعب تفسير التصاعد الواسع النطاق في العنف مؤخرا بعبارات غير تلك التي ترتبط بالاتجار بالمخدرات''.

وذلك الاتجار بالمخدرات هو أكثر التهديدات المباشرة إلحاحا لأمن منطقتنا. ويقول المكتب إن نحو ٢٠ في المائة من الكوكايين المتجه إلى أمريكا الشمالية يمر حاليا عبر منطقة البحر الكاريبي وإن كميات متزايدة من المخدرات التركيبية تمر عبر منطقتنا أيضا في طريقها إلى أسواق في البلدان المتقدمة النمو. ويُستخدم جنوب منطقة الكاريبي على نحو متزايد باعتباره نقطة لنقل شحنات المخدرات وهو

مفضل بصفة خاصة لدى منتجي المخدرات من دول معينة في أمريكا الجنوبية. ويشير المكتب أيضا إلى أن منطقة الكاريبي ستستمر في الاضطلاع بدور هام، وربما متزايد، في عبور المخدرات مستقبلا.

ويقول مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقريره عن الجريمة والعنف والتنمية في منطقة البحر الكاريبي إن

”منطقة البحر الكاريبي قليلة المنعة أمام الجريمة بشكل خاص لعدة أسباب. فهي تعاني من عيب وقوعها بين مصدر الكوكايين في العالم (منطقة الأنديز في أمريكا الجنوبية) والأسواق الرئيسية المستهلكة له (الولايات المتحدة وأوروبا)... وباعتبارها جزرا صغيرة، فإن بلدان وأقاليم البحر الكاريبي ذات سواحل طويلة ومساحات كبيرة من المياه الإقليمية يتعين عليها مراقبتها مقارنة بقدرتها على تمويل تغطية لإنفاذ القانون. ويثقل هذا الأمر كاهل النظم القضائية الجنائية الصغيرة بسهولة على صعيد الشرطة والمحاكم والسجون. ويجب على الشرطة التعامل مع التدفقات السياحية الموسمية. وفي بعض البلدان، يفوق عدد الزائرين السنويين حجم السكان المحليين فعلا. ومنطقة البحر الكاريبي تسجل واحدة من أعلى نسب السجناء إلى عدد السكان في العالم ويؤثر الاكتظاظ على عملية إعادة التأهيل“.

وينطبق ذلك الوصف بصفة خاصة على سانت فنسنت وجزر غرينادين. فالجزر الـ ٣٢ التي يتألف منها أرخبيلنا، بسواحلها الوعرة ومشهدها البحري الشاسع، لا يراقبها سوى عدد محدود من سفن خفر السواحل. وجهازنا القضائي يعج بالجرائم والمجرمين ذوي الصلة بالمخدرات. وفضلا عن ذلك، لا يمكن للمرء أن يبالغ في وصف السهولة التي يمكن بها لأحد أباطرة المخدرات الصغار نسبيا تهديد ركائز المجتمعات الصغيرة في منطقتنا. وفي بلدان مثل بلدنا، لا يوجد فيها سوى بضع مئات من ضباط إنفاذ القانون غير المسلحين إلى حد كبير، يمكن لعصابة مخدرات مدججة بالسلاح – مهما صغر شأنها على الساحة العالمية – أن تهدد على نحو خطير بتقويض احتكار الدولة المشروع للقوة القسرية.

وانعكاسات الاتجار بالمخدرات هذا والجريمة المرتبطة به على التنمية انعكاسات كبيرة. وعلى سبيل المثال، فإن تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تشير إلى أن هايتي وجامايكا يمكنهما مضاعفة دخلهما الاقتصادي السنوي إذا تمكنتا من خفض معدلات الجريمة لديهما إلى نفس معدلاتها في كوستاريكا. ولذلك، فإن هذا الاتجار بالمخدرات يشكل تهديدا حقيقيا جدا للنمو والتنمية في منطقتنا.

نرحب بنتائج الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات، وبخاصة إقرارها بالتحديات المتعددة الأوجه التي تواجه دول المرور العابر ودعوتها إلى زيادة المساعدات التقنية والمالية المقدمة للدول الأكثر تضررا بشكل مباشر من مشكلة المخدرات العالمية. إنها مشكلة عالمية حقا ولا يمكن لدول مثل دولتنا أن تتحمل التكاليف البشرية والمالية لمكافحتها، حيث أنها بالأساس نقاط عبور للمخدرات التي في طريقها إلى أسواق أمريكا الشمالية وأوروبا.

إن الدراسات التي كُتبت كبيرة الحجم ومفصلة. وتقع المسؤولية الآن على عاتق الحكومات، وبخاصة في الدول التي يغذي الطلب فيها تجارة المخدرات، لكي تظهر الإرادة السياسية اللازمة للتعاون بشكل كامل في مواجهة

مشكلة المخدرات. ومن الأفضل لنا أن نتعاون يدا بيد بدلا من توجيه أصابع الاتهام حيث أن تكلفة تجاهل المشكلة أكبر بكثير من تكلفة مواجهتها بشكل مباشر.

في الوقت نفسه، يجب الإقرار بارتباط مشكلة المخدرات العالمية بالقضايا العالمية الأخرى والتصدي لذلك. وبالطبع، فإن من الأفضل أن تمنح النظم التجارية الدولية استثناءات وأفضليات تصدير للدول التي هي أساسا من أصغر منتجي السلع الزراعية المشروعة، لا أن تجبرها على الاختيار بين البطالة وإنتاج المحاصيل النقدية غير المشروعة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بوري (الهند).

وقد أضافت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية أيضا إلى قائمة الأدواء العالمية التي لم تنشأ في منطقة البحر الكاريبي، لكنها تؤثر بشكل غير متناسب على منطقتنا دون الإقليمية. وتضم القائمة تغير المناخ والنظام التجاري الدولي الجائر والاتجار بالأسلحة الصغيرة ونقل المخدرات. وينبغي ألا يساورنا أدنى شك في أنه: بدون تقديم المساعدة الفعالة والكبيرة للبلدان الصغيرة والضعيفة والفقيرة مثل بلدنا، فإن الانقسامات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الواسعة المترتبة على هذه الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لن تؤدي إلا إلى زيادة جاذبية الاتجار غير المشروع بالمخدرات بما له من عواقب عالمية مأساوية.

وفضلا عن ذلك، فإن الصلة بين المخدرات والاتجار بالأسلحة الصغيرة صلة قوية ولا سبيل إلى إنكارها. ولا يمكننا أن نتحمل استمرار إضاعة الوقت سدى من جانب البلدان المنتجة للأسلحة التي تعجز عن فهم الحاجة إلى فرض ضوابط حقيقية على تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولقد آن الأوان منذ مدة طويلة لعقد اتفاق عالمي قابل للتنفيذ بشأن هذه المسألة.

وأخيرا، يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليسجل مرة أخرى جزع المجتمع الكاريبي بالكامل واستياءه البالغ إزاء إغلاق المكتب الميداني لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في منطقة البحر الكاريبي. ونرى أن ذلك يرقى إلى مرتبة التخلي عن المنطقة.

ينقل تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لهذا العام عن المدير التنفيذي للمكتب أنطونيو ماريا كوستا قوله إن ”الدول في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى وغرب أفريقيا، وكذلك المناطق ا لحدودية في المكسيك، واقعة بين نيران أكبر منتجي الكوكا في العالم... وأكبر المستهلكين لها“.

وفي مقدمة تقرير مكتب الأمم المتحدة عن خطر الاتجار بالمخدرات في القارة الأمريكية، يقول المدير التنفيذي إن ”الجريمة المرتبطة بالمخدرات والعنف الذي تغذيه في... أجزاء من منطقة البحر الكاريبي ... يشكلان تهديدا للسلامة العامة وعقبة أمام التنمية“.

وفي هذا السياق، فإنه من المحير إقدام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إغلاق مكتبه الوحيد في منطقة البحر الكاريبي، وهي منطقة تسجل أعلى معدلات جرائم القتل ويمر عبرها خمس الكوكايين المتجه إلى أمريكا الشمالية مع تزايد نقل المخدرات التركيبية وارتفاع مستويات إدمان أنواع معينة من المخدرات. والواقع، عندما نقرأ في مقدمة تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام ٢٠٠٩ أن المكتب يزيد مشاركته في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي لتقليل أوجه ضعف هذه المناطق إزاء المخدرات والجريمة، فإن الجماعة الكاريبية تتساءل عن كيفية إمكان حدوث هذه ”الزيادة“ في المشاركة في مواجهة انسحاب المكتب المادي من المنطقة.

وفي ضوء ذلك، فإننا في حين نرحب بتقرير الأمين العام عن التعاون الدولي في مواجهة المشكلة العالمية للمخدرات، نود أن نعرب عن رأينا الواضح ومفاده أنه نظرا لأن توصية الأمين العام بأن الدول الأعضاء ”تساند إعادة تشكيل شبكة المكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة“ (A/64/120، الفقرة ٩٦)، مجرد تعبير ملطف لتبرير إغلاق مكتب منطقة البحر الكاريبي، فإن سانت فينسينت وجزر غرينادين ترفض تلك التوصية.

وفي حين ندرك إدراكا تاما القيود المتعلقة بميزانية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإنه من غير المتصور أن تجاهلنا، أو أية مبررات إدارية أخرى، قد تشكل جزءا من حل الصعوبات التي يواجهها مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة أو المعركة الأوسع نطاقا ضد مشكلة المخدرات العالمية. ونحن في منطقة البحر الكاريبي نستحق أن تتوفر لنا المشاركة المهمة التي يمكن قياسها والملموسة في منطقتنا ونطالب بتلك المشاركة، التي يعد وجود المكتب المادي شرطا مسبقا لا غنى عنه لتحقيقها.

ولا يمكن خوض الحرب ضد المخدرات بثمن زهيد. ويجب أن يكون التعاون الدولي في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية تعاونا ملموسا وذا مغزى. إن مستقبل الإنجازات التي تحققها الدول الصغيرة، من قبيل بلدي، يتوقف على هذا التعاون.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن حكومة المكسيك، يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة حول النظر في تقرير لجنة المخدرات الوارد في الوثيقة A/64/92، الذي يبين نتائج الجزء الرفيع المستوى للدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات.

يحدد ذلك التقرير التقدم المحرز في الوفاء بالغايات والأهداف الواردة في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. وبفضل المناقشات المعقودة في كل هيئة من تلك الهيئات، تم التأكيد من جديد على الصعيد الدولي على أنه ينبغي التصدي للمشكلة العالمية للمخدرات بأسلوب شامل ويتضمن تنفيذ استراتيجيات محددة بشكل جيد تتصل بكل وجه من أوجه المسألة. كما ينبغي إيلاء الاهتمام للجرائم المتصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات وإنتاجها.

تتفاوت الشواغل التي تساور حكوماتنا وفقا لجانب المشكلة التي ننظر فيها ولكنها تضطر جميع الحكومات الموجودة هنا اليوم على قطع التزام منسق بتحسين التعاون الدولي للتصدي للآفة التي ألحقت الضرر بمجتمعاتنا.

ونشير إلى أن المكسيك عززت، في عام ١٩٩٨، عقد الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة من أجل التصدي لمشكلة المخدرات. وقد كان الهدف أن يدرك المجتمع الدولي أن هذه الظاهرة تستحق شن كفاح متكامل ومتوازن ويسترشد بمبادئ المسؤولية المشتركة. وبهذا التصميم عززت المكسيك تقديم اقتراحات مهمة على المستوى الإقليمي. وتشمل تلك المبادرات إنشاء آلية التقييم المتعددة الأطراف في منظمة الدول الأمريكية، وهي تهدف إلى زيادة التعاون والحوار والثقة بين البلدان في نصف الكرة.

وبعد مرور أكثر من عقد على الدورة الاستثنائية التي عقدت في عام ١٩٩٨، أكدت المكسيك من جديد على التزامها بمكافحة المخدرات في جميع أرجاء العالم بالمشاركة الفعالة في الجزء الرفيع المستوى للدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات. وقد كان ذلك حدثا مهما قام فيه المجتمع الدولي، مسترشدا بمبدأ المسؤولية المشتركة، بتجديد التزامه باعتماد الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

وفي ذلك الحدث، أكدت المكسيك على أن الاتجار بالأسلحة والسلائف الكيميائية، وإنتاج العقاقير الاصطناعية، وغسل الأموال، والعنف، والابتزاز، والاختطاف، وفساد وكالات إنفاذ القوانين والأجهزة القضائية، تشكل الوجه الجديد للمشكلة الذي ينبغي أن يؤدي إلى ظهور أشكال جديدة للتعاون. إن السهولة غير العادية التي يمكن بها حيازة الأسلحة والاتجار بها، وتعمل على زيادة القوة الاقتصادية للنشاط الإجرامي ذي الصلة، هي التي تجعل المنظمات الإجرامية أكثر قوة.

ولهذا السبب تود المكسيك أن تؤكد على الإقرار الوارد في الفقرة ٢٧ من الإعلان السياسي، بالعنف المتزايد الناجم عن أنشطة المنظمات الإجرامية المتورطة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وفي ذلك السياق، يكرر وفد بلادي المطالبة بالقيام على وجه السرعة باتخاذ تدابير لمنع تلك المنظمات من الحصول على الموارد اللازمة، ولا سيما الأسلحة النارية والذخائر، لمتابعة أنشطتها الإجرامية. إن التزامنا شامل وكامل. ولهذا ندعو إلى إجراء أكبر عدد من عمليات التصديق التي تؤدي إلى تحقيق عالمية بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

تكمن أهمية الإعلان السياسي وخطة العمل التابعة له، المتفق عليهما في الجزء الرفيع المستوى للدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات، في أن كلا الصكين يحددان تحديات جديدة وأولويات مستقبلية وكذلك أهدافا وغايات تسمح لنا باتخاذ إجراء عملي وطني ودولي.

ومن بين الأولويات المستقبلية، يود وفد بلادي أن يؤكد على الأولويات التي تقوم، في مجال خفض العرض، بتعزيز التعاون الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والمتعدد الأطراف بين السلطات القضائية وهيئات إنفاذ القانون من أجل مكافحة المنظمات الإجرامية في إنتاجها للمخدرات والاتجار بتلك المخدرات والأنشطة الإجرامية المتصلة بها.

ومن بين أولوياتنا المستقبلية أيضا تنفيذ الإجراءات التي تسمح لنا بتناول الاتجاهات الجديدة في الاتجار، ولا سيما تلك المرتبطة بالتكنولوجيا الجديدة، والطرق الجديدة والأساليب الجديدة التي يستخدمها تجار المخدرات. ويهدف كل المذكور أعلاه إلى خفض العرض من المخدرات بصورة غير مشروعة.

وهناك أولوية حاسمة أخرى تتعلق بمراقبة السلائف الكيميائية والمنشطات الأمفيتامينية. وفي حالة تلك المواد، يتمثل أحد التحديات التي يجب مواجهتها في اتخاذ التدابير التي تساعد على تعزيز مكافحة المخدرات الاصطناعية غير المشروعة. ويهيب وفد بلادي، بكل احترام، بالدول الأعضاء أن تشارك في الجهود المبذولة لتحديد الاتجاهات الجديدة عن طريق تبادل المعلومات في الوقت المناسب.

وتزداد عمليات غسل الأموال الناشئة من الإيرادات الناتجة عن المخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى. كما تهدد تلك المشكلة العالمية أمن واستقرار المؤسسات والنظم المالية. ويشكل ذلك، بدون شك، تحديا كبيرا آخر يضطرنا إلى القيام على وجه السرعة بتعزيز التشريعات المحلية أو توطيد التشريعات القائمة من أجل معاقبة المسؤولين عن غسل الأموال المتصلة بالاتجار بالمخدرات، وتحويل السلائف الكيميائية والجرائم عبر الوطنية الجسيمة الأخرى.

وتلتزم حكومة المكسيك التزاما ثابتا بتعزيز التعاون الدولي بوصفه أداة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. لهذا السبب، تقدم المكسيك كل عام مشروع قرار شامل يتعلق بالمخدرات، وقد تكللت بالنجاح المفاوضات التي اختتمت بشأنه للتو. ويولي مشروع القرار أهمية خاصة للإعلان

السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. علاوة على ذلك، يوفر مشروع القرار للإعلان وبرنامج العمل القيمة السياسية المناسبة بفضل عرضهما على الجمعية العامة للنظر فيهما.

ويود وفدي أن يعرب عن تقديره لما بذله الخبراء السياسيون والتقنيون من جميع الوفود من تفان وجهود في فيينا وهنا في المقر، الأمر الذي أدى إلى أن تثمر المناقشات الصعبة في مختلف الأحيان، سواء في لجنة المخدرات أو في اللجنة الثالثة، سعيا للوفاء بالالتزامات التي ننوه بها ونؤيدها.

إن النتيجة التي نراها اليوم من خلال الإعلان السياسي وبرنامج العمل، فضلا عن مشروع القرار الشامل عن التعاون الدولي في مكافحة المخدرات، الذي ستعتمده الجمعية العامة في الأيام القليلة المقبلة، تظهر توافق الآراء الدولي على الموضوع، ورغبة الدول في اعتماد كل الجوانب الضرورية لمكافحة آفة المخدرات بطريقة متكاملة.

وتعتقد المكسيك اعتقادا راسخا أنه بغية تنفيذ الإعلان السياسي وبرنامج العمل بفعالية، ستكون البلدان في حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي، والتنسيق بين المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في الميدان وبين المؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

وينبغي للحكومات ألا تكون لوحدها في تنفيذ هذه المهمة، ولا يسعها أن تترك لوحدها. وينبغي لإجراءاتها أن تحظى بدعم مختلف الأطراف، من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بطريقة تؤدي إلى أن تحرز مكافحة المخدرات على الصعيد العالمي نتائج مؤاتية للاستقرار السياسي، والمؤسسات الديمقراطية، والأمن، وحكم القانون، والتنمية المستدامة والصحة في مجتمعاتنا.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): يرحب وفدي بعقد هذه الجلسة للجمعية العامة حول نتائج الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات، التي انعقدت في فيينا خلال آذار/مارس الماضي. أثناء ذلك الحدث الهام، استعرض وزراؤنا التقدم المحرز خلال العقد منذ اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين إعلانها السياسي وخطة عملها بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. ولقد اتخذت قرارات هامة حول الأولويات المستقبلية والتدابير الملحة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية لما بعد عام ٢٠٠٩.

وباعتماد الإعلان السياسي وخطة العمل في الجزء الرفيع المستوى، أكد العالم من جديد الالتزام الذي قطعه في عام ١٩٩٨ بتعزيز التنفيذ الفعال للمبادئ الإرشادية في مكافحة المخدرات. وبتلك الروح، تم التأكيد مجددا على وجوب مواجهة كل حلقة من حلقات السلسلة التي تتألف منها مشكلة المخدرات العالمية، في إطار المسؤولية المشتركة والمتشاطرة، عن طريق نهج متكامل ومتوازن يتطابق تماما مع المبادئ والأهداف الواردة في الميثاق ويعزز التعاون الدولي.

وفي الوقت ذاته، كان هناك اعتراف بأنه رغم الجهود التي بذلتها الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ورغم التقدم المحرز، لا تزال مشكلة المخدرات العالمية تهدد صحة البشر وأمنهم ورفاههم. ولوحظ أيضا أن مشكلة المخدرات العالمية بجميع جوانبها تقوض التنمية المستدامة، والاستقرار السياسي، والمؤسسات الديمقراطية. علاوة على ذلك، إنها تهديد للأمن القومي وحكم القانون، وهي تقلل من تأثير الجهود للقضاء على الفقر.

ولأكثر من ثلاثة عقود، ما فتئت كولومبيا تكافح هذه الآفة باستمرار وبتفانٍ كامل. لذلك، يعلق بلدي أهمية

خاصة على تجديد التزامات المجتمع الدولي. ولقد دلت التجربة على أنه لا يمكن لنظام الإجرام الذي يقف خلف تجارة المخدرات أن يتقهقر إلا عندما تتم مهاجمته على جميع الجبهات. وفي هذا الصدد، فإن فعالية الجهود الحثيثة المبذولة على الصعيد الوطني ستتراجع إذا لم يكن هناك التزام وتعاون من جميع الدول.

إن الدولة الكولومبية، إذ تهدف إلى تحقيق الأمن والرفاه والتماسك الاجتماعي لجميع المواطنين، تتحرك قدما بتطبيق نهج واستراتيجية شاملين ارتكازا على التقليل من العرض والطلب، فضلا عن مكافحة جميع الجرائم المتعلقة بتجارة المخدرات. وتعمل المؤسسات الكولومبية بجد لمكافحة هذا الخطر العالمي بطريقة متماسكة، وهي تحقق نجاحات هائلة تبينها جوانب التقدم في الصحة العامة ورفاه وأمن مجتمعنا بأسره.

وبوسعنا أن نقول اليوم إن إنتاج المخدرات والاتجار بها يتراجعان في كولومبيا. والجهود الوطنية قربت البلد من تحقيق الأهداف التي وضعتها كولومبيا قبل ثماني سنوات لخفض إنتاج الكوكايين بنسبة ٥٠ في المائة. ومثلما يرد ذكره في التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٩، فإن جهود كولومبيا في إتلاف المخدرات من الجو والقضاء عليها يدويا ومكافحتها كيميائيا، فضلا عن مشاريعها الإنمائية البديلة، أدت إلى تراجع مجمل الإنتاج العالمي للكوكايين.

ومثلما يُظهر الإعلان السياسي، وكدلالة كبرى على التقدم المحرز، تود كولومبيا أن تنوه بدعم التنمية البديلة بوصفها أداة مفيدة في مكافحة مشكلة المحاصيل غير المشروعة من منظور التنمية. وبتلك الروح، لا بد أن نؤكد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي في سبيل تمويل البرامج الإنمائية البديلة المستدامة ووضعها وتنفيذها في البلدان المتضررة من المحاصيل غير المشروعة المستعملة في إنتاج المخدرات.

وازدياد الدعم من المجتمع الدولي لاستراتيجيات خفض المحاصيل غير المشروعة يجب أن يحظى بالأولوية، ليس من حيث الموارد التقنية والمالية فحسب، وإنما أيضا من الناحية السياسية. والوصول التفضيلي للسلع المنتجة عن طريق هذه المبادرات إلى الأسواق العالمية عامل أساسي لاستدامتها.

وخلال الجزء الرفيع المستوى للجنة المخدرات، أكدت كولومبيا من جديد أن مشكلة المخدرات العالمية أصبحت ظاهرة أكثر عالمية وانتقالية من ذي قبل، تهدد المجتمع الدولي بأسره. وشددت كولومبيا على أهمية مواجهة العناصر العديدة للسلسلة التي تشكل مشكلة المخدرات العالمية، بما في ذلك الاستهلاك، وزراعة المحاصيل، وإنتاج المؤثرات العقلية الطبيعية والاصطناعية، والاتجار والتوزيع، وتحويل السلائف الكيميائية وغسل الأموال.

وفي الوقت نفسه، نبهت كولومبيا للحاجة الماسة المتنامية إلى زيادة الاستراتيجيات الوطنية والدولية بغية التصدي للتحديات الخطيرة التي تشكلها الصلات التي تزداد ارتباطا بين الاتجار بالمخدرات والفساد والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة، ولا سيما الاتجار بالبشر، وتجارة الأسلحة غير المشروعة، وجرائم الفضاء الإلكتروني، وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إن النشوء المستمر وتكيف الوسائل والموارد التي تستخدمها الجريمة المنظمة تتطلب منا أن نستكمل باستمرار استراتيجياتنا. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يركز على نهج متكامل ومتعدد السياقات يمكننا من التصدي لهذه التحديات الجديدة. وفي هذا السياق، من الجوهري أن نحسن مصادر معلوماتنا على الصعيد الدولي، ليتسنى للدول الأعضاء أن

تتفهم على نحو أفضل اتجاهات وتداعيات المشكلة. ويجب استحداث آليات تخطيط مشتركة لمعالجة طرق وأسواق محددة تستخدم للاتجار بالمخدرات واستهلاكها. ونحتاج إلى تحسين نظم الرقابة لدينا لتقييم فعالية البرامج والسياسات من أجل تخفيض العرض والطلب. وتحتاج برامج التحكم والرقابة إلى تحديث لمعالجة المشاكل التي تصاحب المخدرات التركيبية غير المشروعة.

وفي هذا الصدد، لا بد للتعاون الدولي من أن يهدف إلى الوفاء بالالتزامات والتعهدات التي قطعتها الدول في الكفاح ضد مشكلة المخدرات العالمية والجرائم المتصلة بها. ويمكن تحقيق ذلك بتنسيق الخطط والأعمال على نحو كاف بين البلدان، وبالتعاون المالي والتقني، وتبادل المعلومات القضائية والمعلومات المتعلقة بالعمليات في الوقت المناسب. ولا يمكن لأي استراتيجية متكاملة ضد مشكلة المخدرات العالمية أن تكون مستدامة وفعالة إلا إذا قام المجتمع الدولي بأكمله بمواجهة جميع حلقات السلسلة بنفس القدر من العزم والوحدة. وعلينا أن نعمل جميعا على رص الصفوف للتوصل إلى نتائج وتحقيق تقدم في القضاء على هذه الآفة، بما في ذلك القضاء على جميع الأنشطة الإجرامية التي تعمل على إدامتها.

إن كولومبيا من جانبها ما فتئت ثابتة في التزامها الراسخ بالعمل على الصُعد الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف من خلال التنسيق الفعال وتدابير التعاون التي تعالج طبيعة هذا الخطر العالمي الديناميكي والمتعدد الأبعاد.

السيدة روس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تقديره من خلالكم يا سيادة الرئيس إلى ناميبيا على قيادتها لاستعراض التزامات الدورة الاستثنائية الخاصة للجمعية العامة وأعمال لجنة المخدرات التي كانت مفتوحة لجميع الدول الأعضاء. ونعرب أيضا عن تقديرنا للمكسيك على جهودها في تصدر مشروع القرار بشأن هذا الموضوع في اللجنة الثالثة (A/C.3/64/L.15/Rev.1). إن هذه الجلسة العامة للجمعية العامة بشأن المخدرات هي تمثل أوج استعراض فترة العشر سنوات لالتزامات الدورة الاستثنائية العشرين (انظر القرارات دإ-٢/٢٠ ودإ-٣/٢٠ ودإ-٢/٢٠) لتعزيز تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث بشأن الحد من المخدرات. وتلك الاتفاقيات التي بلغت نسبة الدول الأعضاء فيها ٩٥ في المائة لا تزال توفر إطارا لجهودنا الدولية. فالإعلان السياسي وخطة العمل (انظر A/64/92) الصادرين عن لجنة المخدرات في الجزء الرفيع المستوى من دورتها الثانية والخمسين المعقودة في آذار/مارس يبنيان على الالتزامات السياسية لوثائق الدورة الاستثنائية لعام ١٩٩٨ وتبرز أهمية استمرار التعاون الدولي في معالجة مشكلة المخدرات العالمية.

ونتفق جميعا على أن زراعة المحاصيل غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها وبيعها واستهلاكها تمثل تحديات عالمية شديدة ومعقدة. وطيلة فترة سنتين تقريبا من عملية الاستعراض هذه، لم نتفق على كل جانب من جوانب معالجة مشكلة المخدرات. فقد كانت المناقشة في بعض الأحيان مضنية لأن الحكومات ذات السياسات والقوانين والأنظمة الاجتماعية المختلفة تسعى إلى التوصل إلى اتفاق بشأن طريقة إلى الأمام. غير أنه بالعمل معا، أنجزنا قدرا كبيرا من العمل. وعلى الرغم من اختلافاتنا، توصلنا إلى توافق في الآراء واعتمدنا وثيقة تمد المعاهدات بالحياة. وهذا يوسع نطاق العمل الذي نقوم به ليشمل المستقبل ويبين أننا جميعا نواجه مسألة عالمية، ويمكننا العمل معا لتطوير سلسلة من الإجراءات للتصدي لآفة نواجهها في الوطن وفي الخارج.

وتمثل تلك الوثائق توافق آراء قويا ومستمرا بشأن مواجهة مشكلة المخدرات العالمية: أي مهاجمة وإرباك المنظمات الإجرامية التي تتجر بالمخدرات وتقديم قادتها إلى العدالة؛ والمساعدة في إعادة تأهيل ضحايا المخدرات؛ وربما

الأهم من ذلك، تقليص استعمال المخدرات ومنعها من خلال برامج التثقيف وطائفة من البرامج الصحية. والإعلان السياسي للجنة وخطة العمل يحددان الأهداف والاستراتيجية. وعلينا جميعا الآن أن نعمل معا لتحويل تلك الالتزامات إلى أعمال ملموسة على أرض الواقع.

أشكركم مرة أخرى يا سيادة الرئيس على جهودكم للأخذ بيدنا في هذه المناقشات، وأحض جميع الدول الأعضاء على تقديم الدعم المتين لتفعيل هذه الالتزامات.

السيد تشيركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ومن الصعب المبالغة في أهمية الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات لجنة المخدرات التي انعقدت في فيينا في شهر آذار/مارس. فقد أصبحت الإجراءات الحدث الرئيسي لمكافحة المخدرات، ليس لهذا العام فحسب، ولكن ربما للعقد برمته، لأنه في إطار عملها تم تقييم المسافة الكبيرة التي قطعها المجتمع الدولي في تحقيق الأهداف التي وضعت في عام ١٩٩٨ في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة والأهداف التي وضعت للعمل في المستقبل في هذا المجال.

لم تكن المناقشة سهلة في فيينا. وكانت مواقف الدول بشأن حل مشكلة المخدرات العالمية مختلفة بدرجة كبيرة. وهذا يتجسد في الإعلان السياسي وخطة العمل (انظر A/64/92) المعتمدة التي أسفرت عنها المناقشة. وهي تجسد توافقا في الآراء بشأن نهج متوازن بشكل عام ويهدف إلى التوصل إلى حل لمشكلة تخفيض العرض والطلب على المخدرات وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، فإن تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التي حددتها الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية توفر تفاؤلا مفرطا. ففي عام ٢٠٠٨ تضاعف تقريبا حصاد الأفيون العالمي عما كان عليه في عام ١٩٩٨. وهذه الأرقام تتكلم عن نفسها. فقد تضاعف حصاد الأفيون في أفغانستان لتلك الفترة أكثر من ثلاثة أمثال. و لم يفلح المجتمع الدولي في إيجاد بديل منطقي لاقتصاد المخدرات المنتعش في البلاد.

إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كانت ولا تزال متحدة في رأيها حول تزايد أخطار مشكلة المخدرات العالمية، على الرغم من جميع التدابير المتخذة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ومن هنا، من الحتمي استنباط نظام دولي أنجع لمعالجة المسألة، نظام قادر على الاستجابة بفعالية للتحديات الناشئة. ونؤيد هذا النهج تأييدا مخلصا.

نعتقد أن العنصر الرئيسي في هذا النظام يجب أن يتمثل في مكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها. وفي هذا السياق، فإن أصعب مشكلة على الصعيد العالمي تتمثل في تزايد الخطر الناشئ من أراضي أفغانستان، وللأسف لا بد لنا من أن نخلص إلى القول بأن أفغانستان تتصدر القيادة في إنتاج الأفيون، إذ أنها تنتج أكثر من ٩٠ في المائة من الإنتاج العالمي. وتجارة الأفيون في أفغانستان أصبحت الآن من التهديدات عبر الوطنية، ليس فقط للبلدان الواقعة على طريق الاتجار بالمخدرات وبلدان الوجهة النهائية، بل أيضا للأمن الدولي بأسره. ونتائج المناقشات خلال الجزء الرفيع المستوى، بما في ذلك تلك الواردة في التقرير قيد النظر الذي وزعته اللجنة، (A/64/92) تشهد ببلاغة على هذه المسألة. ونحن مقتنعون بأن الكفاح ضد خطر المخدرات الأفغاني لا بد من شنه على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة والمتقاسمة الذي تأكد وتعزز مرة أخرى في الإعلان السياسي وخطة العمل في الجزء الرفيع المستوى من لجنة المخدرات.

ويرى الاتحاد الروسي أن أساس زيادة التعاون الدولي في مكافحة خطر المخدرات الأفغاني يكمن في المناقشات التي اعتمدت في سياق عملية باريس – موسكو التي تمت تحت رعاية الأمم المتحدة. ونرى أن من الأهمية بمكان الاستمرار في تنفيذ الاتفاقات التي خلُصت إليها المؤتمرات الدولية

والمناسبات الأخرى في إطار عملية باريس – موسكو، وتجديد وتكملة القرارات الملائمة في ضوء الاتجاهات الجديدة في تطور الحالة المتعلقة بالمخدرات في أفغانستان وحولها. وفي هذا الصدد، نرى أن من المستصوب عقد اجتماع وزاري ثالث في نهاية عام ٢٠١٠ في سياق عملية باريس – موسكو.

ونرى أن العنصر الأساسي في طائفة التدابير الرامية إلى التصدي لخطر المخدرات في أفغانستان يكمن، في إنشاء أحزمة أمنية ومالية حول أفغانستان لمكافحة المخدرات. وقد برزت الحاجة إلى تعاون واسع وفعال في إطار تلك المبادرة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الخاص بشأن أفغانستان الذي عُقد في موسكو في آذار/مارس الماضي، تحت إشراف منظمة شنغهاي للتعاون، بما في ذلك بيانات الدول الأعضاء في تلك المنظمة وأفغانستان بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وكذلك خطة العمل المناسبة التي تم إعدادها واعتمادها بمشاركة فعالة من الجانب الأفغاني.

يؤيد الاتحاد الروسي الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان، على الرغم من صعوبة الأوضاع في ذلك البلد، في مكافحة المخدرات، بما في ذلك السعي إلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات. في آذار/مارس الماضي، أبرمت حكومتا روسيا وأفغانستان اتفاقية بشأن التعاون في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة وسلائفها مما يفتح آفاقا جديدة للتفاعل في ذلك المجال.

إننا نشارك في تدريب أفراد شرطة مكافحة المخدرات الأفغانية. وفي الوقت الحالي، يتم في إطار مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) – روسيا التنفيذ الفعلي لمشروع تدريب أولئك الأفراد في معهد عموم روسيا للتدريب المتقدم للموظفين في دوموديدوفو، التابع لوزارة الداخلية الروسية. كما نعتزم زيارة تطوير إمكانات هذا المشروع.

يتعاون بلدانا عن طريق وحدات الاستخبارات المالية على أساس الاتفاق ذي الصلة المبرم بين الوكالات في عام ٢٠٠٩ بشأن تبادل المعلومات. إن ما نشير إليه هنا على الصعيد العملي هو الجهود الهادفة إلى إغلاق القنوات المالية المستعملة في الاتجار بالمخدرات الأفغانية ورصد الحسابات المصرفية لقيادات عصابات المخدرات التي تسيطر على ٩٠ بالمائة من الإنتاج العالمي غير المشروع للأفيون، وفق بيانات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، والحجز على تلك الحسابات.

ونقوم بتطوير التعاون مع الجانب الأفغاني عن طريق الآلية الدائمة لمكافحة المخدرات – المعروفة بعملية القناة – التي تم إنشاؤها بوصفها عملية وقائية ملائمة تحت إشراف منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وننوه بشكل خاص بمشاركة ممثلين مفوضين لوكالات إنفاذ القانون في أفغانستان في عملية القناة في عام ٢٠٠٩.

يدعو الاتحاد الروسي إلى تحسين آليات تنسيق المساعدة التي يقدمها المانحون لأفغانستان بغية انجاز المهام المترابطة مثل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، واستعادة النشاط الاقتصادي وصون السلم والأمن في البلد. ونحن ندرك أن القضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة في أفغانستان، والمستعملة في صناعة المخدرات، يجب أن يأخذ في الحسبان الخصائص المميزة لفرادى المقاطعات، والجوانب التاريخية والاقتصادية لزراعة الأفيون بالإضافة إلى حقيقة أن هياكل جماعات تصنيع المخدرات والجماعات الإرهابية تنمو سويا. من المهم دعم التدابير الهادفة إلى القضاء على مزارع المخدرات في أفغانستان بوضع برامج اجتماعية – اقتصادية

موجهة نحو تشجيع زراعة المحاصيل القانونية في المقاطعات المعنية.

كذلك من المهم الاستعانة الكاملة بالقدرات الكامنة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان عند السعي لمساعدة حكومة أفغانستان في تنفيذ عملياتها لمكافحة المخدرات. إننا على يقين بأن التدابير التي نتخذها، وتلك التي نقترحها، لمكافحة الاتجار بالمخدرات من الأراضي الأفغانية تتطابق مع التوجه الوارد في الوثائق الختامية الصادرة عن الجزء الرفيع المستوى للجنة المخدرات.

من بين القرارات ذات الأهمية الحيوية التي اتخذت في فيينا القرار الذي يؤكد مجددا على أهمية اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث لمكافحة المخدرات؛ وهي لا تزال تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لمكافحة المخدرات. ونحن على اقتناع تام بأن ذلك هو النهج السليم.

نلاحظ بعين القلق المحاولات الرامية إلى تقويض النظام الذي أنشأته هذه الاتفاقيات، وإلى تفسير فرادى الأحكام المضمنة في الاتفاقية تفسيرا غير مبرر، وفرض أساليب لمكافحة المخدرات يكثر حولها الخلاف باعتبارها معايير عالمية من ذهب، بما فيها على سبيل المثال فكرة تخفيض الضرر. في رأينا لا توجد قاعدة علمية ترتكز عليها فكرة تخفيض الضرر التي تتغاضى عن الظروف الوطنية والتاريخية والاجتماعية – الاقتصادية اللازمة لاتباع سياسة ناجعة لمكافحة المخدرات. وبالفعل، لم يؤكد خبراء الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات على صلاحية تدابير تخفيف الضرر.

وفي هذا الصدد، نرى أن أية محاولات بأي شكل من الأشكال لإقحام هذا المفهوم الخلافي في الوثائق الأساسية للأمم المتحدة المتعلقة بالمخدرات ستكون ذات آثار مدمرة. وللأسف، جرت بالفعل، في فيينا في آذار/مارس، محاولات لفعل ذلك بالتحديد وما تزال تجري حاليا. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بذل المزيد من الجهود لتعزيز قواعد التعاون الدولي القائمة لمكافحة المخدرات عوضا عن إضعافها. إن اتجاها مثل هذا سيكون متطابقاً تماما مع قرارات الجزء الرفيع المستوى بهذا الشأن.

ستقوم لجنة المخدرات في عام ٢٠١٤ بتحليل ما تم القيام به من عمل لبلوغ الأهداف المضمنة في الإعلان السياسي وخطة العمل الصادرين عن الجزء الرفيع المستوى للجنة المخدرات (انظر A/64/92). إن الإطار الزمني قصير لتنفيذ المهام الواردة في هاتين الوثيقتين؛ وإذ نناشد الدول أن تقوم بالعمل المطلوب بفعالية، نقف على أهبة الاستعداد للتفاعل البنّاء بشأن جميع المسائل المتعلقة بمشكلة المخدرات على الصعيد العالمي. وقد عقدنا العزم على مواصلة الجهود الرامية إلى حل هذه المشكلة.

السيد كوشياري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البدء أن أرحب بالإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية (انظر A/64/92) الصادرين عن الجزء الرفيع المستوى للدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات في آذار/مارس ٢٠٠٩. وأود أن أؤكد للجمعية على التزام الهند بتنفيذ الإعلان.

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن مشاعر التقدير على العمل الذي يقوم به على نطاق العالم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عن طريق مبادراته المتنوعة وتقاريره وبإسهامه في الدفع إلى الأمام بجدول أعمال مكافحة المخدرات بفضل عملية الاستعراض الهامة هذه التي تجيئ في أوانها.

أُحرز خلال العقود الماضية قدر من النجاح في إيجاد إطار دولي لمراقبة المخدرات، ولا سيما اتفاقيات الأمم

المتحدة للأعوام ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨ والإعلان السياسي وخطة العمل الصادرين عن الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة في عام ١٩٨٨.

أبدى التقرير العالمي السنوي عن المخدرات لهذا العام، وردت ملاحظة ذات مغزى بأن ثمة دليل على انخفاض في زراعة محاصيل المخدرات وكذلك انخفاض على الصعيد العالمي في مستوى الطلب على المخدرات غير المشروعة. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود الدولية المبذولة في هذا الاتجاه، لا يزال إنتاج وعرض واستهلاك المخدرات غير المشروعة والاتجار بها أمرا يمثل تحديا كبيرا تطال أثاره المجتمع الدولي بأسره. من هنا لا تنبع أهمية التفكّر فيما أُنجز حتى الآن فحسب بل أيضا البناء على المكاسب التي تحققت، رغم أنها تراكمية، وترجمتها إلى استجابة دولية فعالة ومتسقة، مع الاستمرار في رسم خريطة المسار للمستقبل.

لا تزال الهند عند عزمها على محاربة خطر المخدرات غير المشروعة. وسنواصل التزامنا بالعهود التي قُطعت في اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث كما في الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن تعزيز التعاون الدولي لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية الصادرين في حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

تعتبر الهند أحد المنتجين الرئيسين للأفيون غير المشروع. إننا نسعى لتحقيق التوازن بين الطلب والعرض للخامات الأفيونية المشروعة المطلوبة للأغراض الطبية والدوائية والعلمية اللازمة.

إن النظام القانوني في الهند يحدده قانون المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٥، وقانون منع غسل الأموال، اللذان تقع تحت طائلتهما الجرائم المتصلة بالمخدرات. وبفضل الجهود الحثيثة التي بذلت على مدى العقدين الماضيين، تغير وضع المخدرات غير المشروعة في الهند إلى حد كبير. وخلال السنوات الماضية حقق مكتب مراقبة المخدرات في الهند نجاحا كبيرا في احتجاز وتدمير مختلف المخدرات غير المشروعة وفي مكافحة الاتجار عبر إجراءات الاعتراض والتحقيق.

وتؤيد الهند اعتماد النهج المتوازن القائم على تدمير محاصيل المخدرات غير المشروعة بينما توفر في الوقت ذاته المصادر المعيشية البديلة للمزارعين المتضررين جراء تدمير تلك المحاصيل. ويمكن اعتماد ذلك النهج في أفغانستان أيضا، التي يجب أن تصبح محور التركيز للمشكلة في المستقبل المنظور.

وهناك حاجة أيضا لمراقبة محفزات الأمفيتامين وسلائفها، وهو مجال يعاني فيه نظام المراقبة الدولي من ثغرات كبيرة. ونحث مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تسوية التفاوت في الإطار التنظيمي فيما بين البلدان المختلفة من خلال المساعدة على توسيع تنظيم مراقبة السلائف ليشمل جميع البلدان بوصفه مسؤولية متشاطرة.

لا بد لنا من تعزيز الوعي الاجتماعي بالنتائج السلبية للإدمان على المخدرات، لا سيما لدى جيل الشباب، الذي يمثل أكثر الفئات تعرضا للإدمان. فإلى جانب اتخاذ التدابير القانونية الصارمة، ينبغي للمجتمعات أن تسعى إلى زرع أسمى القيم الأخلاقية في نفوس شبابنا من خلال نشر تعاليم فلاسفتنا العظام ومفكرينا الدينيين.

إن إدماج ممارسات مثل اليوغا والتأمل في حياتنا اليومية تساعد أيضا على إقلاع شبابنا عن أساليب الحياة الضارة والهدامة التي تقود إلى مشاكل مثل إساءة استعمال المخدرات. ونحن نعي أن الجهود الوطنية وحدها لا تكفي لمعالجة هذه المشكلة بشكل فعال. فمكافحة آفة المخدرات غير المشروعة تتطلب من الدول الأعضاء تطوير نهج متسق ومتوازن ومتكامل إزاء هذه المسألة.

وفي هذا السياق، تكرر الهند تأكيد التزامها بالتعاون الوثيق في العمل مع البلدان الأخرى، سواء عبر التعاون الثنائي أو الإقليمي والدولي، لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في عالم خال من المخدرات غير المشروعة. وينبغي وضع استراتيجيات لمكافحة إنتاج المخدرات غير القانونية واستهلاكها والاتجار بها بشكل فعال بغية التصدي المشترك للتحديات في السنوات القادمة.

وفي أحيان كثيرة يمثل الاتجار بالمخدرات جريمة عابرة للحدود الوطنية وواحدا من المصادر الرئيسية لتمويل الأنشطة الإرهابية. ولا يمكن مكافحته بطريقة فردية أو معزولة. فيجب التسليم بالتعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف بوصفه عنصرا أساسيا في أية استراتيجية للتصدي للمشكلة بشكل فعال. ولا يمكننا أن نقضي على التهديد الذي يمثله عرض وإنتاج المخدرات غير المشروعة بدون بحث الروابط الهدامة بين الإرهاب المتصل بالمخدرات والاتجار بالأسلحة وغسل الأموال.

ولإحداث تغيرات حقيقية، يجب أن يكسر المجتمع الدولي طوق الرابطة الخبيثة فيما بين الاتجار بالمخدرات والإرهاب وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وهذا أمر يهم الهند بشكل خاص، حيث كانت لها تجربة مريرة مع هذه المسألة بعد سنوات المعاناة من الإرهاب. ويجب أن يتوحد المجتمع الدولي في اعتماد نهج عالمي منسق وبعيد النظر. ومما له أهمية فائقة في هذا السياق اعتماد الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي التي ما برح التفاوض بشأنها في الأمم المتحدة جاريا منذ سنوات.

إنني أكرر التأكيد على التزام الهند الثابت بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي للقضاء على مشكلة المخدرات العالمية والمشاكل المصاحبة لها، بما في ذلك الإرهاب المتصل بالمخدرات وتمويل الإرهاب من المخدرات.

السيدة أشيبالا – موسافيي (ناميبيا) (تكلمت بالإنكليزية): في عام ١٩٩٨، عندما اجتمعنا في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة لاعتماد المبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات (انظر القرار دإ-٣/٢٠) واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات (انظر القرار دإ-٤/٢٠)، فقد قمنا بذلك من أجل إعلان التزامنا الجماعي بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية.

وبعد مرور عقد على انعقاد تلك الدورة، استعرض الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان السياسي لعام ١٩٩٨، وأعلن ما يلي:

”لا تزال مشكلة المخدرات تمثل خطرا على صحة وسلامة ورفاه البشرية جمعاء، وخصوصا الشباب، الذين هم أغلى ما لدينا من ذخر. وعلاوة على ذلك، تقوّض مشكلة المخدرات العالمية ركائز التنمية المستدامة والاستقرار السياسي والمؤسسات الديمقراطية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، كما تهدد الأمن الوطني وسيادة القانون. فالاتّجار بالمخدرات وتعاطيها يمثلان خطرا شديدا على صحة وكرامة وآمال ملايين الأشخاص، وكذلك أُسرهم، ويفضيان إلى خسائر في الأرواح البشرية“. (A/64/92، الفقرة ١٣).

ذلك هو التأثير المدمر لمشكلة المخدرات العالمية.

بالبناء على الإنجازات التي تحققت منذ عام ١٩٩٨، وإن كانت محدودة، اعتمد الجزء الرفيع المستوى إعلانا جسّد رسالة واضحة، وهي أن مشكلة المخدرات ما زالت مشكلة عالمية، وبالتالي فهي بحاجة إلى جهود عالمية متضافرة للحد

من الطلب على المخدرات غير المشروعة ومن عرضها وتعزيز التنمية البديلة، وأن الروابط بين الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية لا يمكن تجاهلها، ولكن السبيل الوحيد لمعالجتها هو التعاون القضائي.

كذلك كرر التأكيد على أن البلدان تتحمل مسؤولية مشتركة عن حل مشكلة المخدرات العالمية من خلال نهج شامل وواف ومتوازن ويشدد على أن الصحة أساس سياسة المخدرات الدولية، وأداة لتحفيز الجهود الوطنية وتعزيز التعاون الدولي. وجلي، أن أي دولة أو منطقة لا تستطيع بمفردها أن تتصدى لمشكلة المخدرات، فنحن جميعا متضررون – ربما البعض أكثر من البعض الآخر. وأفريقيا ليست مستثناة من ذلك.

وفي حين أن الاتحاد الأفريقي، الذي تكمل جهوده منظماته دون الإقليمية، يضع التدابير لتحقيق التكامل الإقليمي، فإن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية يفضي إلى انتكاس التنمية المستدامة في أجزاء عديدة من أفريقيا ويشكل تهديدا لأمن وسيادة العديد من بلداننا. وفي الوقت ذاته، يقع الشبان من أبنائنا ضحية لإساءة استعمال المخدرات بمعدلات خطيرة. وبعبارة أخرى، لم تعد أفريقيا مجرد منطقة للمرور العابر للاتجار بالمخدرات. إذ تجري زراعة القنب بشكل متزايد في بعض الأجزاء من قارتنا، ومن المعروف جيدا أن القنب أحد المخدرات غير الشرعية الأكثر إنتاجا واتجارا وإساءة استعمال في العالم بأسره.

إن عقد جلسة خاصة لمجلس الأمن بشأن الحالة في غرب أفريقيا دلالة على خطورة المشكلة وإلحاحها. وبالتالي وُجه نداء إلى المجتمع الدولي بتعبئة الموارد للمساعدة في بناء القدرات في البلدان دون الإقليمية لتمكينها من مواجهة هذا التهديد على المستوى الوطني والمستوى العابر للحدود.

ووفقا لتقرير من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أصبحت بعض أجزاء من أفريقيا مركزا للاتجار بالكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا. ويواصل التقرير القول إن الدخل غير المشروع المولد من الاتجار بالكوكايين يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لبعض البلدان الأفريقية. وفي أجزاء من غرب أفريقيا استلزمت خطورة الحالة اعتماد إعلان سياسي لمنع إساءة استعمال المخدرات، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا من قِبل رؤساء الدول والحكومات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وحتى لا ننسى نذّكر أن عددا من البلدان الأفريقية تخرج الآن على وجه التحديد من الصراع وهي بالتالي تواجه خطرا حقيقيا يتمثل في الانتكاس إلى الإدارة السيئة والصراع الاجتماعي والاقتصادي وتمر بعملية تجعل جهودنا الجماعية لبناء السلام عقيمة.

وتواجه بلدان أفريقية كثيرة تحديات تنجم عن الاتجار بالمخدرات – وخصوصا مسائل مراقبة الحدود. ولذلك، يجب تحسين قدرات أفراد إنفاذ القانون لتمكينهم من المواجهة الفعالة لهذه التحديات. وفضلا عن ذلك، لا توجد مختبرات وطنية للكشف عن المخدرات في بلدان كثيرة أو تحتاج إلى التعزيز.

إن إلحاح هذه الحالة قد أعيد ذكرها في الاجتماع الإقليمي الأفريقي التاسع عشر لرؤساء الوكالات الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات، الذي عُقد في ويندهوك بناميبيا في الفترة من ١٢ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. واعتمد ذلك الاجتماع عددا من التوصيات بتطوير إنفاذ فعال لقانون المخدرات، واستجابات تنفيذية بقيادة الاستخبارات، واستجابات وطنية دعما للجهود الإقليمية، ومبادرات في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وأيضا توصيات

بشأن تأثير الشبكة الدولية ووسائط إعلام إلكترونية أخرى في الاتجار بالمخدرات وتأثير الخدمات العدلية في أفريقيا.

وتشكل الصورة القاتمة المتعلقة بالمخدرات تحديا ليس فقط للبلدان الأفريقية ولكن للمجتمع الدولي، ولذلك تستدعي التنفيذ الكامل لخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تنفيذ جهود لجنة الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية في هذا الصدد. ويقوم الدليل على أن الجهود المستمرة والجماعية عن طريق التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار غير المشروع بها وإساءة استعمالها يمكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية. ولذلك، يجب تقديم المساعدة والدعم الفنيين لدول المرور العابر الأشد تضررا في أفريقيا وأماكن أخرى بغية التصدي لهذه المشكلة المتنامية.

ويُلحق الاتجار بالمخدرات الضرر بناميبيا، شأنها شأن بلدان أفريقية كثيرة. وتصبح بلدا للمرور العابر وتوجد على نحو تدريجي أيضا مشكلة متعلقة بالاستهلاك. واستجابة لهذا التحدي، اتخذت الحكومة عددا من المبادرات، بما في ذلك مشروع قانون مكافحة إساءة استعمال المخدرات الذي عُرض على البرلمان وتوضع الآن اللمسات الأخيرة عليه قبل إقراره. وفضلا عن ذلك، أقرت ناميبيا تشريعات بشأن منع الجريمة المنظمة.

وصدّقنا أيضا على البروتوكول المتعلق بمكافحة المخدرات غير المشروعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١، كما عدلها بروتوكول ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٢، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. واعتمدت ناميبيا، في مساعيها لإدارة وتنفيذ مختلف صكوك مكافحة وإدارة المخدرات، خطة رئيسية وطنية لمكافحة المخدرات، وهي في جوهرها إطار تنسيقي متعدد الوكالات.

ويبين استعراض الجزء الرفيع المستوى أننا لم نحقق تقدما محدودا، وأن تحديات جديدة قد نشأت أيضا. على سبيل المثال، تُستعمل على نحو متزايد نساء وفتيات بوصفهن ناقلات في الاتجار بالمخدرات. وهذه ظاهرة متنامية، ليس في أفريقيا فقط ولكن على النطاق العالمي. ومن هنا، في الدورة الأخيرة للجنة المخدرات اتخذ قرار يحث، بين أمور أخرى، الدول الأعضاء على تنفيذ برامج واسعة القاعدة تهدف إلى منع استعمال النساء والفتيات ناقلات في الاتجار بالمخدرات. وتطلب أيضا من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات تقديم المساعدة للدول في وضع برامج وتنفيذ سياسات إنمائية بديلة لمكافحة استعمال النساء ومشاركتهن في تجارة المخدرات غير المشروعة، ولاتخاذ تدابير عقابية مناسبة ضد الجماعات الإجرامية المنظمة التي تستعمل النساء والفتيات بوصفهن ناقلات.

ويشجع القرار أيضا الدول على النظر في وضع برامج المساعدة المالية لدعم المشاريع المولّدة للدخل للتنمية التعليمية والاقتصادية والاجتماعية للنساء والفتيات، وأيضا لإعادة تأهيل النساء والفتيات المتورطات في الاتجار بالمخدرات.

وتعيد ناميبيا التأكيد على دعمها لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وترغب في أن تسجل تقديرها لإسهام الهيئة الدولية لمكافحة المخدرات في رصد تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات. ونشيد بالمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد أنطونيو ماريو كوستا، وفريقه، على قيادتهم وجهودهم الفعالة في تسليط الضوء على تأثير مشكلة المخدرات العالمية من جميع أبعادها. وتتوقف فعالية مكتب

الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ ولاية لجنة المخدرات للوفاء بالاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء على مدى فعاليتنا، نحن الدول الأعضاء، في ترجمة إرادتنا السياسية الجماعية إلى فعالية كبرى لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

إن مكافحة المخدرات لا يمكن أن تكون رهنا بالنية الطيبة لدول أعضاء قليلة. ببساطة لا يمكن أن يكون من المتوقع أن يؤدي مكتب الأمم المتحدة وظائفه في الوقت الذي لا يكون فيه مؤهلا للقيام بذلك. لقد آن الأوان لزيادة أموال الأغراض العامة. ولهذا السبب، ترحب ناميبيا بقرار لجنة المخدرات ١٣/٥٢ بشأن تحسين إدارة الحالة المالية لمكتب الأمم المتحدة، ما نعتبره خطوة أولى صوب تعزيز مكافحة المخدرات.

إن اعتماد الإعلان السياسي من قِبل الجزء الرفيع المستوى وسيلة لهدف ما. نحتاج إلى مواصلة الرصد بفعالية لتنفيذه وللاتجاهات الناشئة في مشكلة المخدرات على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، ترحب ناميبيا بالتوصية بأن يكرس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أحد أجزائه الرفيعة المستوى لموضوع متعلق بمشكلة المخدرات على النطاق العالمي وبالتوصية بأن تدعو الجمعية العامة إلى عقد دورة استثنائية بشأن هذه المسألة.

وختاما اسمحوا لي بأن أؤكد على أنه لا يمكننا أن نواصل الالتزام الوارد في الإعلان المعتمد في الجزء الرفيع المستوى للتعزيز الفعال لمجتمع خال من إساءة استعمال المخدرات بغية ضمان أن يتمكن الجميع من العيش في صحة وكرامة وسلام بأمن وازدهار إلا عن طريق الجهود الجماعية والمنسقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل المضي قدما أود أن استشير الدول الأعضاء حول دعوة المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد أنطونيو ماريا كوستا، إلى الإدلاء ببيان في هذه المناسبة.

إذا لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة، ودون أن يشكل ذلك سابقة، ترغب في دعوة السيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، للإدلاء ببيان في هذه الجلسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمقرر المتخذ للتو، ودون أن يشكل ذلك سابقة، أعطي الآن الكلمة للسيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

السيد كوستا (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) (تكلم بالإنكليزية): لقد عقدت الدورة الوزارية للجنة المخدرات في فيينا في شهر آذار/مارس الماضي برئاسة ناميبيا. وأود أن أشكر السفيرة اشيبالا – موسافي، التي أدلت ببيان لتوها، على قيادتها المتميزة خلال تلك الدورة. وكان هناك أثناء الاجتماع في فيينا توافق واسع في الآراء لصالح النظام الدولي لمراقبة المخدرات الذي تطور في الأمم المتحدة خلال نصف القرن الماضي.

غير أن الدول الأعضاء أقرت في الإعلان السياسي، الذي اعتمدته في الاجتماع، أن ”مشكلة المخدرات ما زالت تمثل تهديدا خطيرا لصحة وسلامة ورفاه البشرية جمعاء، وخصوصا الشباب“ (A/64/92، الفقرة ١٣). وفضلا عن ذلك، جاء في الإعلان أن مشكلة المخدرات العالمية ”تقوض التنمية المستدامة والاستقرار السياسي والمؤسسات الديمقراطية... وتهدد الأمن الوطني“. ولهذا السبب، وافقت الدول الأعضاء على وضع خطة عمل متوازنة وتستند إلى أدلة ملموسة وتركز على الصحة.

ويتمثل التحدي الرئيسي في الحد من الطلب على المخدرات، الذي نشير إليه باعتباره الجانب الخاص بمراقبة الطلب من سياسة المخدرات. ولذلك، نحث الحكومات على إعادة الصحة إلى صلب مكافحة المخدرات. فالناس الذين يكافحون الإدمان – الذي هو مرض – ينبغي أن يتلقوا العلاج؛ وينبغي ألاّ يواجهوا أحكاما بالسجن. وهناك حاجة إلى المزيد من الموارد لأغراض الوقاية والعلاج. وفي الواقع، أنفق الجزء الأكبر من الموارد على إنفاذ القانون ضد مدمني المخدرات. ولذلك، يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع منظمة الصحة العالمية لتحقيق وصول الجميع إلى العلاج من المخدرات.

وكما تنص خطة العمل، ينبغي أن يتم تقليص الطلب بطريقة تكفل حقوق الإنسان وكرامته والحريات الأساسية لأولئك المعنيين. وفضلا عن ذلك، لابد أن تستند تدابير مراقبة المخدرات إلى الأدلة العلمية، وليس على الأيديولوجية أو المآرب السياسية، كما يحدث في أغلب الأحيان.

ومن ناحية العرض – وهو الجزء الآخر من المعادلة – تبرز خطة العمل أهمية القضاء على الفقر، وليس المخدرات أو محاصيلها فحسب. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لمعالجة التوجهات الجديدة – والمخاطر الجديدة، مثل إنتاج العقاقير التركيبية – بتحسين القدرة الجنائية ومراقبة السلائف. وستكون مأساة إذا قوضت السيطرة على المخدرات المستخرجة من النبات مثل الكوكايين والهيروين والأفيون بفعل موجة جديدة – لم نحدد معالمها بعد – من إنتاج العقاقير التركيبية مثل الميثامفيتامين وإكستسي وتعاطيها – لا سيما في العالم النامي.

وإذا تمكنا من خفض عدد الذين يتعاطون المخدرات في العالم وخفض العرض من المخدرات، ستتراجع طبعا أعمال مهربي المخدرات الذين يجنون بلايين الدولارات كل سنة من استغلال سوق مربحة جدا. فهذه الأموال لا تستعمل في شراء العقارات والأصول الاقتصادية والسلع الكمالية من بلدان العالم فحسب، بل تنفق أيضا في شراء القوة والانتخابات، في كل من البلدان التي تزرع فيها تلك المحاصيل غير المشروعة وفي البلدان التي من خلالها يتم الاتجار بها. ولذلك، نصر على أن مكافحة الجريمة هامة في حد ذاتها كما أنها أحد العوامل الرئيسية في مكافحة المخدرات.

إن الصكوك القانونية لمكافحة الجريمة والفساد موجودة أصلا، وقد أقرتها الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، بإمكان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أن تخفّض الرشوة والغش اللذين يتيحان الاتجار بالمخدرات ويمكن أن تساعد الدول في مصادرة العوائد من الجريمة. وهناك مثال آخر هو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، التي تم التفاوض بشأنها في فيينا قبل ١٠ سنوات – ونقترب في الواقع من ذكراها السنوية العاشرة – والتي ينبغي أن تستعملها الدول لمراقبة ومنع جميع أنواع الجريمة، وليس الاتجار بالمخدرات فحسب.

إن التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف أساسي في مكافحة التهديدات عبر الوطنية التي يشكلها الاتجار بالمخدرات. فعلى سبيل المثال، عملنا بنجاح على حفز تطوير ميثاق باريس، ومركز المعلومات والتنسيق الإقليمي لدول وسط آسيا الذي سيفتتح عما قريب في ألماتي، كازاخستان، والمبادرة الثلاثية التي قمنا بتعزيزها بين أفغانستان وإيران وباكستان. وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يجري أيضا تعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة المخدرات والجريمة في منطقة البلقان، وغرب أفريقيا، ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، وعمّا قريب، في شرق أفريقيا.

وختاما، لم تتمكن عملية الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من حل مشكلة المخدرات العالمية، لكنها أبرزت أنه يمكن مكافحة المخدرات، إذا توفر الاستثمار السياسي والمالي الصحيح المستند إلى نهج متوازن.

ولدى المضي قدما، وفقا للإعلان السياسي وخطة العمل، ينبغي ألاّ يغيب عن بال الدول الاستراتيجية الثلاثية الأبعاد التي أقرها الوزراء عندما اجتمعوا في فيينا: أولا، التركيز على الصحة لخفض الطلب؛ ثانيا، التركيز على التنمية لخفض العرض؛ ثالثا، تحسين العدالة والأمن وسيادة القانون لمكافحة الجريمة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت جلستها العامة للنظر في نتائج الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات والمرحلة الحالية من نظرها في البند ١٠٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.